

Distr.: General
12 October 2012

القرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢)

الـذي اتخـذه مجلـس الأمـن في جلسته ٦٨٤٥، المعقـودة في ١٢ تـشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن هايتي، ولا سيما قراراته ٢٠١٢ (٢٠١١) و ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٦٥٨ (٢٠٠٦) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤) و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها،

وإذ يقر بأن هـايتي مـا برحـت تخطو خطوات واسعة منـذ وقـوع الزلـزال المفجع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وحققت، خلال السنة الماضية، عددا مـن المنجـزات الـسياسية التي تدل على حدوث تقدم في عملية تحقيق الاستقرار، ولا سيما تـصديق البرلمـان على تعيين رئيس وزراء جديد، وتنصيب المجلس الأعلى للقضاء، ونشر التعديلات الدستورية،

وإذ ينوه إلى الأهميـة الرئيـسية لإنجـاز الانتخابـات الجزئيـة التـشريعية والبلديـة والمحليـة، وإذ ينوه في هذا الصدد إلى أهمية تنصيب المجلس الانتخابي الدائم لهذا البلـد علـى النحـو المقـرر في التعديلات الدستورية،

وإذ يقر بأن الحالة الأمنيـة العامـة، وإن كانـت لا تـزال هـشة، قـد تحـسنت منـذ اتخـاذ قراراتـه ١٩٠٨ و ١٩٢٧ و ١٩٤٤، وظلـت مـستقرة نـسبيا منـذ اتخـاذ قـراره ٢٠١٢ (٢٠١١)، ممـا يتـيح لبعثـة الأمـم المتحـدة لتحقيـق الاسـتقرار في هـايتي مواصـلة التخفـيض التدريجي لأعداد القوات عن مستوياتها في أعقاب الزلزال، والاستمرار في تكييـف قوامهـا دون







إخلال بأمن هايتي واستقرارها، وإذ يُقر بأهمية اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل البعثة على نحو يراعي الأوضاع القائمة والحالة الأمنية السائدة،

وإذ يلاحظ مع القلق حدوث زيادة في جرائم القتل، خصوصا في المناطق الحضرية الكبرى، واستمرار خطر العصابات الإجرامية،

وإذ يقر بالدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة في كفالة الاستقرار والأمن في هايتي، وإذ يثني على البعثة لمواصلتها تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي من أجل كفالة توفير بيئة آمنة ومستقرة، **وإذ يعرب عن امتنانه** لأفراد البعثة ولبلدانهم، وإذ يشيد بمن أصيبوا ومن قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم،

وإذ يرحب بالالتزام المستمر من جانب حكومة هايتي بتعزيز سيادة القانون، وبإحراز المزيد من التقدم في إصلاح القطاع الأمني،

وإذ يرحب بإتمام صوغ خطة السنوات الخمس ٢٠١٢-٢٠١٦ لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، التي قدمتها البعثة والشرطة الوطنية الهايتية، وإذ يُشدد على ضرورة أن تتخذ حكومة هايتي، بمساعدة من المجتمع الدولي تُقدم بناء على طلبها، الخطوات اللازمة لكفالة استيفاء الشرطة الوطنية الهايتية للمعايير الواردة في تلك الخطة بشأن تعزيزها وإصلاحها؛ وإذ يشجع الحكومة على القيام بصفة منتظمة، وبدعم من البعثة، بإطلاع الشعب الهايتي والجهات المعنية الرئيسية، حسب الاقتضاء، على التقدم المحرز صوب استيفاء تلك المعايير،

وإذ يشدد، وقد تم تنصيب المجلس الأعلى للقضاء، على ضرورة مواصلة تعزيز النظام القضائي ونظام السجون في هايتي، من أجل دعم القطاع الأمني في هايتي ليكون على قدر أكبر من التكامل والترابط، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **وإذ يرحب** بتقييم تنمية القدرات في وزارة العدل والأمن العام، الذي أثمر خطة عمل للإصلاح المؤسسي لتلك الوزارة، وإذ يُسلم بأن ما يقترن بذلك من الشواغل التي لا تزال قائمة بصدد حقوق الإنسان في نظام السجون، مثل الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة، واكتظاظ السجون بالنزلاء، والأوضاع الصحية، ومدى توافر خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك تدابير النظافة الصحية، تشكل تحديات غير هينة أمام الإصلاحات الإدارية المستدامة،

وإذ يسلم بأنه وإن كان قد تحقق قدر مهم من التقدم، فإن هايتي لا تزال تواجه تحديات إنسانية كبيرة، في ظل وجود أكثر من ٠٠٠ ٣٩٠ شخص مشردين داخليا ما زالوا يعتمدون على المساعدة للحفاظ على مقومات بقائهم الأساسية، واستمرار وباء الكوليرا، والحاجة إلى مزيد من المعالجة للأحوال المعيشية في المخيمات،

وإذ يشيد بجهود الإنعاش الواسعة التنوع التي أنجزتها منظومة الأمم المتحدة في هايتي في أعقاب كارثة زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبخاصة برامج الإسكان وإزالة الأنقاض التي تدعمها الأمم المتحدة، والاستخدام الناجح لوحدات الهندسة العسكرية التابعة للبعثة،

وإذ يعترف بوجود ضعف بالغ إزاء الكوارث الطبيعية، **وإذ يؤكد** الدور الرائد الذي تضطلع به حكومة هايتي في عملية الإنعاش وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الكارثة، بما في ذلك جهود الحد من المخاطر والتأهب لها، وإذ يشدد على ضرورة زيادة جهود التنسيق والتكامل فيما بين جميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة في سياق مساعدة الحكومة في هذا الصدد، وكذلك في الدعم الشامل لجهود التعافي من كارثة الزلزال وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي،

وإذ يؤكد على أن تحقيق التقدم في مجالي إنعاش هايتي وإعادة إعمارها، وكذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذلك البلد، بوسائل منها تقديم مساعدة إنمائية دولية فعالة وزيادة قدرة المؤسسات الهايتية على الاستفادة من هذه المساعدة، أمر حاسم لتحقيق الاستقرار الدائم والمستدام، وإذ يؤكد من جديد ضرورة أن يقترن الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يرحب بإنشاء آلية تنسيق المعونة، التي حلت محل اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، وباستمرار الدعم المقدم من صندوق إعادة إعمار هايتي،

وإذ يرحب بما أنجزته البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، بالتشاور الوثيق مع حكومة هايتي، من إتمام لصوغ الإطار الاستراتيجي المتكامل الجديد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، الذي يحدد أولويات الأمم المتحدة، ويتطابق مع الخطة الإنمائية الاستراتيجية لحكومة هايتي ومع خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة،

وإذ ينوه بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي من أجل مكافحة وباء الكوليرا والقضاء عليه، **وإذ يحث** كيانات الأمم المتحدة على أن تواصل، بالتنسيق مع غيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، تقديم الدعم لحكومة هايتي في معالجة مواطن الضعف الهيكلية، وبخاصة في شبكات المياه والمرافق الصحية، وإذ يشدد على أهمية تعزيز المؤسسات الصحية الوطنية الهايتية، وإذ يدرك ما تبذله الأمم المتحدة من جهود لمكافحة الكوليرا،

وإذ يحث الجهات المانحة على استكمال الوفاء بالتعهدات المعلنة في مؤتمر نيويورك لعام ٢٠١٠، تحقيقا لجملة أغراض منها المساعدة على تعزيز فرص الحصول على الخدمات والوظائف أمام أشد الفئات ضعفا، **وإذ يشدد** على المسؤولية الوطنية عن توفير التوجيه الواضح بشأن الأولويات،

وإذ يؤكد على دور المنظمات الإقليمية في العملية الجارية لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في هايتي، وإذ يدعو البعثة إلى أن تواصل العمل على نحو وثيق مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والجماعة الكاريبية،

وإدراكا منه أيضا للطبيعة المترابطة للتحديات الماثلة في هايتي، وإذ يؤكد مجددا أن نتائج التقدم المستدام في مجالات الأمن وسيادة القانون والإصلاح المؤسسي، والمصالحة الوطنية، والتنمية، بما في ذلك مكافحة البطالة والفقر، يعزز بعضها بعضا، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات،

وإذ يشدد على ضرورة تنفيذ مشاريع على درجة عالية من الفعالية والوضوح للعيان من التي تتطلب استخداما كثيفا لليد العاملة وتساعد على إيجاد فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية،

وإذ يرحب بما تبذله الشرطة الوطنية من جهود لزيادة الدوريات وتعزيز وجودها وتواصلها المباشر مع السكان، الذي ربما يكون قد أسهم في حدوث زيادة في الإبلاغ عن الجرائم،

وإذ يعترف بأن العنف الجنسي والجنساني ما زال يشكل شاغلا خطيرا، وبخاصة في الأحياء المهمشة من بورت - أو - برانس ومخيمات المشردين داخليا والمناطق النائية من البلد،

وإذ ينوّه بالجهود المستمرة التي تبذلها البعثة في مجال الخفارة المجتمعية، بالتنسيق الوثيق مع لجان المخيمات، في مخيمات المشردين داخليا، **وإذ يرحب** بتواصلها مع السكان بهدف التشجيع على زيادة الإبلاغ عن الجرائم،

وإذ يقر بأن تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، فضلا عن احترام حقوق الإنسان والتقيد بالأصول القانونية الواجبة، ومكافحة الإجرام والعنف الجنسي والجنساني، والقضاء على ممارسة الإفلات من العقاب، هي أمور جوهرية لكفالة سيادة القانون والأمن في هايتي،

وإذ يعيد تأكيد سلطة الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق وتصريف جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي، وإذ يعيد أيضا تأكيد دعمه للدور الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في كفالة التنسيق والتعاضد على الوجه الأمثل

بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بالجوانب المترابطة من ولايتيهما، وبخاصة في إطار خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة، الجاري صوغها حاليا،

وإذ يشدد على أهمية توفير التمويل الكافي للشرطة الوطنية الهايتية من أجل تعزيز قدراتها اللوجستية والإدارية، وإذ يشجع حكومة هايتي على الاستفادة من الدعم المقدم من المجتمع الدولي لضمان توفير الأمن الكافي للشعب الهايتي، وإذ يهيب بجميع الشركاء الدوليين أن يعززوا التنسيق بينهم في هذا الصدد،

وإذ يرحب بالاستمرارية المؤسسية المتمثلة في ترشيح مدير عام جديد للشرطة الوطنية الهايتية والتصديق على تعيينه،

وإذ يرحب بالجهود الذي يبذلها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق، وليام ج. كلينتون، بصفته مبعوث الأمم المتحدة الخاص بشأن هايتي، من أجل تعزيز استجابة الأمم المتحدة في مجال الإنعاش على صعيد العمليات الإنسانية والإنمائية على السواء، فضلا عن تتبع التعهدات بتقديم المعونة وصرف الأموال، والتواصل مع كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، والعمل على كفالة الاتساق على نطاق عمليات الأمم المتحدة في هايتي، وإذ يشير إلى أهمية الإبلاغ عن هذه الأنشطة بصفة منتظمة،

وإذ يؤكد أهمية توافر التنسيق القوي فيما بين مكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص بشأن هايتي وغيره من كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، وإذ يؤكد ضرورة التنسيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة الدولية على الصعيد الميداني،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام S/2012/678 المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢،

ووعيا منه بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين طبقا لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يتصرف طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجزء الأول من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على النحو الوارد في قراراته ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ٢٠١٢ (٢٠١١)، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، مع نية تجديدها مرة أخرى؛

٢ - **يقرر** أن تتألف المستويات العامة لقوة البعثة من عدد يصل إلى ٢٧٠ ٦ فرداً من جميع الرتب، عن طريق إجراء سحب متوازن لعدد من أفراد المشاة والهندسة، مع عنصر للشرطة يصل قوامه إلى ٦٠١ ٢ فرد، على النحو الوارد في الفقرة ٥٠ من تقرير الأمين العام؛

٣ - **يؤكد** أن أي تعديلات يجري إدخالها في المستقبل على تشكيل قوة البعثة ينبغي أن تستند إلى الحالة الأمنية في الميدان، مع مراعاة تأثير حقائق الواقع الاجتماعي والسياسي على الاستقرار والأمن في هايتي، والتطور المتزايد لقدرات الدولة الهايتية، وبخاصة التعزيز الجاري للشرطة الوطنية الهايتية، وممارسة السلطات الوطنية بصورة متزايدة لمسؤولية الدولة الهايتية عن صون الاستقرار والأمن في البلد؛

٤ - **يحيط علما** بخطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة، الجاري إعدادها حاليا بقيادة الممثل الخاص للأمين العام بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وبالتشاور مع حكومة هايتي والشركاء الدوليين؛ وينوِّه، طبقا للفقرتين ٤٧ و ٤٨ من تقرير الأمين العام، بقيمة الهدف الهام الذي ترمي إليه وهو تركيز أنشطة البعثة على مجموعة أساسية من المهام المشمولة في ولايتها والممكن إنجازها في حدود إطار زمني معقول وإبرام اتفاق انتقالي مع حكومة هايتي يحدد فيه عدد مركَّز من النقاط المرجعية تكون هي المؤشرات الرئيسية للتقدم المحرز في عملية تحقيق الاستقرار، مع التنويه إلى طابع التكامل الذي تتسم به التحديات الماثلة أمام تحقيق الاستقرار في هايتي على نحو ما يتضح في ولاية البعثة؛

٥ - **يُقر** بالمسؤولية الرئيسية لهايتي، حكومةً وشعبا، وبملكيتها لزمام الأمور فيما يتعلق بجميع جوانب تحقيق الاستقرار في البلد، ويرحب بالخطوات التي اتخذها البعثة لتوفير الخبرات اللوجستية والتقنية، في حدود الإمكانيات المتاحة، بغية مساعدة حكومة هايتي، حسب طلبها، على مواصلة العمليات الرامية إلى بناء قدرات مؤسساتها في مجال سيادة القانون على المستويين الوطني والمحلي، وللإسراع في تنفيذ استراتيجية الحكومة لإعادة توطين المشردين، على أساس أن هذه التدابير مؤقتة وسيجرى خفضها تدريجيا مع تزايد قدرات هايتي، ويدعو البعثة إلى المضي على وجه السرعة في الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد وفقا لما أوصى به الأمين العام، مع التنسيق، حسب الاقتضاء، مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الجهات الفاعلة في جهود تحقيق الاستقرار؛

٦ - **يشجع** البعثة على أن تواصل مساعدة حكومة هايتي في توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة، وبخاصة النساء والأطفال، بسبل منها الخفارة المجتمعية المشتركة في المخيمات، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٩)؛

٧ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي لبناء القدرات المؤسسية في مجالي الأمن وسيادة القانون على جميع المستويات، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية، ويهيب بالبعثة، وفقا للولاية المسندة إليها، وبغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة، مواصلة توفير الدعم للأولويات الحكومية في مجال تحقيق اللامركزية على الصعيد المركزي وصعيد الإدارات، وتعزيز مؤسسات الدولة في قطاع الأمن على نحو يحقق لها الاكتفاء الذاتي، وبخاصة خارج بورت - أو - برانس، وذلك بهدف مواصلة تعزيز قدرة حكومة هايتي على بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء هايتي، وضمان تعزيز حضور الدولة على نطاق البلد بأكمله، وتشجيع الحكم الرشيد على المستويات المحلية؛

٨ - **يقر** بأن توافر بيئة سياسية ومؤسسية مستقرة أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار ولسير جهود الإنعاش وإعادة الإعمار، ويعيد تأكيد دعوته للبعثة إلى أن تدعم العملية السياسية الجارية في هايتي، بما في ذلك عن طريق المساعي التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، ويدعو جميع الجهات الفاعلة السياسية ذات الصلة في هايتي إلى أن تعمل بروح التعاون فيما بينها من أجل تنصيب المجلس الانتخابي الدائم في البلد على النحو المقرر في التعديلات الدستورية ومن أجل إنجاز الانتخابات الجزئية التشريعية والبلدية والمحلية التي أصبحت حاليا متأخرة عن موعدها، ويشجِّع البعثة على مواصلة تقديم دعمها في هذا الصدد، وعلى تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية المقدمة إلى هايتي، بالتعاون مع غيرها من الجهات المعنية الدولية، بما فيها منظمة الدول الأمريكية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية والجماعة الكاريبية، حسب الاقتضاء؛

٩ - **يعيد التأكيد**، في إطار تحسين حالة سيادة القانون في هايتي، على أن تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية أمر له أبلغ الأهمية بالنسبة لتولي حكومة هايتي في التوقيت المناسب لكامل المسؤولية عن الاحتياجات الأمنية للبلد، الذي هو العنصر المحوري لتوفير الاستقرار الشامل وتحقيق التنمية مستقبلا في هايتي؛

١٠ - **يقر** بأن بناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية مهمة بالغة الأهمية من مهام البعثة، ويدعو شركاء هايتي الدوليين والإقليميين إلى تكثيف مساعدتهم لحكومة هايتي تحقيقا لهذه الغاية، وفقا لأولوياتها، بما في ذلك عن طريق توفير المدربين والمستشارين الفنيين المهرة، مع

التأكيد على ضرورة التنسيق الوثيق بين الجهات المانحة وحكومة هايتي بغية تعزيز استدامة هذه الجهود، ويشجع كذلك البعثة على انتقاء هؤلاء الخبراء بأكفأ أسلوب ممكن وفقا لأنواع مهاراتهم ومجالات خبرتهم؛

١١ - **يشجع** السلطات الهايتية على مواصلة تنفيذ خطة إصلاح نظام العدالة باتخاذ الخطوات اللازمة، بما فيها الدعم المستمر للمجلس الأعلى للقضاء، مستهدفة كفالة استقلال المؤسسات القضائية وفعاليتها، ومعالجة مسائل الاحتجاز المطوَّل السابق للمحاكمة وأحوال السجون واكتظاظها بالنزلاء، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال الموجودين قيد الاحتجاز؛

١٢ - **يؤيد** الأهداف والالتزامات المدرجة في المشروع المشترك لخطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ وتنفيذها، ويشدد على ضرورة كفالة الدعم الميزانوي الكافي من حكومة هايتي والجهات المانحة لجعل قوام أفراد الشرطة المنتظمين انتظاما تاما في الخدمة يبلغ كحد أدنى ٠٠٠ ١٥ فرد بحلول عام ٢٠١٦، وتوفير القدر الكافي من القدرات اللوجستية والإدارية، وإعمال المساءلة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتطبيق إجراءات مُحكَمَة للفرز، وتعزيز إجراءات الاستقدام والتدريب، مع التركيز على الوحدات المتخصصة، وتقوية مراقبة الحدود، وردع أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود؛

١٣ - **يطلب** من البعثة أن تواصل بذل جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية للشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما عن طريق تجديد جهود التوجيه والتدريب لأفراد الشرطة والعاملين في المرافق الإصلاحية، ويدعو البعثة إلى توجيه مهارات أفراد شرطة الأمم المتحدة في اتجاه دعم هذه الأهداف؛ ويطلب من البعثة أيضا أن تيسِّر التنسيق بين الجهود الثنائية والجهود المتعددة الأطراف، وأن تواصل توفير التوجيه التقني، لدى طلبه، للمشاريع الممولة من الجهات المانحة لإصلاح وتشييد مرافق الشرطة والمرافق الإصلاحية، وكذلك للمشاريع الأخرى الرامية إلى دعم القدرة المؤسسية للشرطة الوطنية الهايتية، حسب الاقتضاء؛

١٤ - **يشجع** أيضا البعثة على أن تقوم، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الدولية المختصة، بمساعدة الحكومة في التصدي على الوجه الفعال لعنف العصابات، والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأطفال؛

١٥ - **يدعو** جميع المانحين والشركاء، بمن فيهم المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى تحسين تنسيق جهودهم والعمل على نحو وثيق مع الحكومة الهايتية عن طريق آلية تنسيق المعونة، التي يُستهدف بها مساعدة الحكومة على كفالة توفير مزيد من الشفافية

والملكية الوطنية والتنسيق فيما يتعلق بالمساعدات الأجنبية وتعزيز قدرة الحكومة على إدارة المساعدات الخارجية؛

١٦ - **يطلب** من فريق الأمم المتحدة القطري، ويهيب بجميع الجهات الفاعلة، تكملة العمليات الأمنية والإنمائية التي تضطلع بها حكومة هايتي، بدعم من البعثة، بأنشطةٍ تهدف إلى التحسين الفعلي للأحوال المعيشية للسكان المعنيين، ولا سيما النساء والأطفال؛

١٧ - **يطلب** من البعثة أن تواصل، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تنفيذ المشاريع السريعة الأثر التي تُسهم في جعل البيئة آمنة ومستقرة وتعزز ثقة سكان هايتي إزاء البعثة، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية التي تحددها قيادة البعثة ووفقا لأولويات حكومة هايتي، حسب الاقتضاء؛

١٨ - **يدين بشدة** الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين بوجه خاص من أعمال العنف التي ترتكبها العصابات الإجرامية، وكذلك تفشي تعرُّض النساء والفتيات للاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي، ويهيب بحكومة هايتي أن تواصل، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال على النحو المبيَّن في قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، ويشجع جميع الجهات الفاعلة في حكومة هايتي والمجتمع الدولي والمجتمع المدني على تجديد جهودها الرامية إلى القضاء على العنف الجنسي والجنساني في هايتي، فضلا عن تحسين الاستجابة لشكاوى الاغتصاب وتيسير سبل الوصول إلى العدالة أمام ضحايا الاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية؛

١٩ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة امتثال جميع أفراد البعثة امتثالا تاما لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وإبقاء المجلس على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على أن تكفل التحقيق في الأعمال التي يتورط فيها أفرادها ومعاقبة مرتكبيها على النحو الواجب؛

٢٠ - **يعيد تأكيد** ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان بوصفها عنصرا جوهريا من عناصر البعثة، ويقُرّ بأن احترام حقوق الإنسان عنصر جوهري من عناصر تحقيق الاستقرار في هايتي، ولا سيما الاهتمام بالمساءلة الفردية عما وقع من انتهاكات جسيمة في ظل الحكومات السابقة، ويحث الحكومة على أن تكفل، بدعم من المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، تقيُّد الشرطة الوطنية الهايتية والسلطة القضائية باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، ويدعو البعثة إلى توفير الرصد والدعم اللازمين في هذا الصدد؛

٢١ - **يُشجع** البعثة على أن تواصل، في إطار ولايتها، الاستفادة الكاملة من الوسائل والقدرات الموجودة، بما في ذلك المهندسون التابعون لها، بغية تعزيز الاستقرار في هايتي، مع العمل على زيادة تملك هايتي لزمام الأمور في سياق خطة تركيز أنشطة البعثة على أساس الأوضاع القائمة؛

٢٢ - **يطلب** من البعثة أن تواصل اتباع نهجها في مجال الحد من العنف المجتمعي، بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي، وتكييف البرنامج مع الاحتياجات المتغيرة لهايتي في سياق ما بعد الزلزال، مع التركيز بشكل خاص على الشباب المعرضين للخطر والنساء والمشردين والمقيمين في الأحياء المتضررة من أعمال العنف، وكفالة أن يكون هذا النشاط منسقا مع فريق الأمم المتحدة القطري وداعما لأعماله الرامية إلى بناء القدرة المحلية في هذا المجال؛

٢٣ - **يطلب** من البعثة أن تواصل دعم السلطات الهايتية في جهودها الرامية إلى التحكم في تدفق الأسلحة الصغيرة، وإنشاء سجل للأسلحة، وتنقيح القوانين الحالية المتعلقة باستيراد الأسلحة وحيازتها، وإصلاح نظام تراخيص الأسلحة، وصوغ وتطبيق عقيدة وطنية للخفارة المجتمعية؛

٢٤ - **يشدد** على أهمية القيام بصورة منتظمة، وحسب الاقتضاء، بتحديث وثائق التخطيط المتعلقة بالعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة، مثل مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك، وتحقيق اتساقها مع أحكام جميع قرارات المجلس ذات الصلة، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير بشأنها إلى مجلس الأمن وإلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة؛

٢٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يُبقي المجلس على علم بصفة منتظمة وأن يقدم إليه تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وقبل تاريخ انتهاء هذه الولاية بـ ٤٥ يوما على الأقل؛

٢٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره تقييما شاملا للأخطار التي تهدد الأمن في هايتي، وأن يقترح، حسب الاقتضاء، خيارات لإعادة صوغ البعثة من حيث حجمها وتكوينها، وأن يواصل تطوير وتقييم خطة تركيز الأنشطة المعروضة في الفرع السادس من التقرير S/2012/678، وأن يقدمها في شكل مرفق لتقريره التالي؛

٢٧ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.
